

أزمة منطقة الأورو: هل هي أزمة خطأ في التصميم؟

فراح صبرينة (1)

أ.د جمام محمود (2)

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2⁽¹⁾

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي⁽²⁾

ملخص:

تمر منطقة الأورو بأزمة اقتصادية عميقة فهي تعيش منذ عام 2010 حالة من الركود الاقتصادي. يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على عيوب البناء النقدي الأوروبي، وقد توصلنا إلى أن الأزمة الاقتصادية التي تهاز منطقة الأورو جذورها داخلية، فهي نتاج لأخطاء في تصميم منطقة الأورو، وأن العملة الموحدة تسبب مشاكل واختلالات متزايدة في الدول التي اختارت تبنيها.

الكلمات المفتاحية: أزمة منطقة الأورو، العملة الموحدة، الاتحاد النقدي الأوروبي.

مقدمة:

تمر منطقة الأورو اليوم بأزمة اقتصادية خانقة وتعد أخطر أزمة عرفتها المنطقة منذ إنشاء الاتحاد النقدي الأوروبي، فهي تهدد وحدة المنطقة بأكملها، ونطرح فكرة الخروج من كنف الوحدة الأوروبية أو التخلي عن العملة الموحدة، ويُرجع العديد من الاقتصاديين والمحللين والقادة السياسيين المشاكل التي تتخبط فيها منطقة الأورو إلى أخطاء في تصميم الاتحاد النقدي نفسه، هذا الاتحاد الذي تمخض عنه ميلاد عملة موحدة "الأورو" دون أن تتوفر له الأطر اللازمة لعمله بشكل

Résumé :

La zone Euro connaît une crise économique profonde, elle est entrée depuis 2010 dans un état de récession économique. Cette étude vise à mettre en lumière les lacunes de l'architecture monétaire européenne. Nous avons conclut que la crise économique qui secoue la région est d'origine interne, elle résulte d'un défaut de conception de la zone euro, et que la monnaie unique cause des problèmes majeurs et des déséquilibres dans les pays qui ont choisi de l'adopter.

Mots clés : crise Zone Euro, monnaie unique, union monétaire européenne.

صحيح. وقد أثار هذا الموضوع جدلاً واسعاً على الصعيد الأوروبي والعالمي بين مشكك ومؤيد لجدوى الاتحاد النقدي الأوروبي، وعلى رأسهم كبار علماء الاقتصاد الحائزين على جائزة نوبل للاقتصاد. ونذكر منهم الاقتصادي الأمريكي "Joseph E. Stiglitz"، والذي يرى أن الاتحاد النقدي الأوروبي يحمل في طياته عوامل فناءه، وهذا ما نشره في كتاب أصدره مؤخراً (جان 2016) بعنوان "The Euro: How a Common Currency Threatens the Future of Europe". وقد أيد في الرأي الاقتصادي الأمريكي "Paul Krugman" الذي يرى أن أزمة الاتحاد النقدي الأوروبي هي أزمة تصميم خاطئ، وهذا ما أشار إليه في كتابه الصادر عام 2012 بعنوان "انها هذا الكساد فوراً!" "End this depression Now!". وعلى غرار الاقتصاديين الأمريكيين، العديد من الاقتصاديين الأوروبيين المرموقين يرجعون سبب مشاكل الاتحاد النقدي الأوروبي إلى العملة الموحدة التي أضعفت قدرة الاتحاد على تخطي الصعاب، مثل "Jacque Sapir" والذي لديه كتابات ومقالات عديدة في الموضوع، منها كتاب أصدره عام 2012 ومن خلاله يطرح سؤالاً جوهرياً "هل يجب الخروج من الأورو؟" "Faut-il sortir de l'Euro؟"، وكتاب ثاني أصدره في 2016 "الأورو ضد فرنسا، الأورو ضد أوروبا" "L'Euro contre la France, l'euro contre l'europe".

وليس "Sapir" وحده من يرى أن الأورو سبب مشاكل أوروبا، بل هناك العديد من الاقتصاديين الأوروبيين الذين يشاطرونه الرأي مثل "Patrique Artus"، ويرى أنه على أوروبا الخروج بمؤسسات جديدة وهو الطرح الذي تبناه في كتابه الصادر في 2012 والذي ألفه رفقة "Isabelle Gravet" بعنوان "أزمة الأورو" "la Crise de l'Euro"، وفي آخر إصداراته (2017) "الأورو الخروج من هنا" "l'Euro par ici la sortie"، يقوم بتحليل نقاط الضعف لمنطقة الأورو والتي يُرجعها إلى تصميم منطقة الأورو نفسها.

من خلال هذا الطرح تدور إشكالية هذا البحث حول السؤال التالي: هل تعتبر أزمة منطقة الأورو أزمة تصميم خاطئ للاتحاد النقدي الأوروبي؟

للإجابة على هذه الإشكالية، ارتأينا تقسيم البحث إلى محورين، يتناول المحور الأول الإطار النظري للاتحادات النقدية وشروطها. أما المحور الثاني فهو إسقاط للجزء النظري على منطقة الأورو لمعرفة مدى ملائمة النموذج الأوروبي لمنطقة العملة المثلّي من عدمه ومعرفة أين يكمن الخلل.

أولاً: الإطار النظري للاتحاد النقدي

يتناول الجزء الأول من هذا البحث الإطار التحليلي للاتحاد النقدي والذي يمكننا من فهم كيف تتشكل هذه الاتحادات وما هي شروطها، حيث لا تخلو الساحة الدولية منها وهي تتأرجح بين تجارب ناجحة وأخرى فاشلة وأخرى في طور الانجاز.

1- الاتحادات النقدية شروط قيامها ونجاحها:

يعتبر التكامل النقدي من أهم المراحل المتقدمة للتكامل الاقتصادي، فبعد انصهار اقتصاديات الدول المتكاملة في كيان واحد، لابد لها من توحيد سياساتها النقدية والمالية لتسهيل قيام العمليات الاقتصادية فيما بينها، وتتوج العملية في الأخير باعتماد الدول المتكاملة لعملة موحدة، وتعتبر تجربة الاتحاد الأوروبي في هذا المجال تجربة رائدة ومن انجح تجارب التكامل الاقتصادي.

ويمكن تعريف الاتحاد النقدي على أنه تنويج للعملية التكاملة فهو يمثل المرحلة الأخيرة للتكامل الاقتصادي، حيث تقوم الدول المنتمية للتكتل الاقتصادي بإنشاء عملة مشتركة واحدة بدل عملاتها الوطنية. وقد برزت عدة نظريات حول الاتحادات النقدية محاولة تحديد الشروط الواجب توفرها في منطقة ما حتى تتمكن من اعتماد عملة موحدة وأبرزها هي نظرية منطقة العملة المثلّي.

1-1 نظرية منطقة العملة المثلّي "Zone monétaire optimale":

تشير منطقة العملة المثلّي إلى تجمع فضاء اقتصادي يكون خاضعاً لسيادة نقدية واحدة وعملة واحدة، ويتميز بوجود أسعار صرف ثابتة ولا رجعة فيها بين عملات مختلف الدول المشاركة في منطقة العملة بينما تكون أسعار الصرف عائمة اتجاه باقي الدول خارجه.

وتعود الإسهامات النظرية الأولى لمنطقة العملة المثلى إلى الاقتصادي "مندل" Mundell (1961)، وهو من أوائل المنظرين الذين وضعوا أسس نظرية "منطقة العملة المثلى". فقد كتب "مندل" عام 1961 مقالاً رائداً تعرض فيه لشروط تشكيل منطقة عملة مثلى انطلاقاً من مشاكل تعديل الصدمات غير المتماثلة* على الطلب⁽¹⁾. وتشكل هذه الإسهامات لب النظرية التقليدية لمنطقة العملة المثلى، والتي تهدف إلى تحديد الشروط التي تسمح للدولة ما بالمشاركة في اتحاد نقدي، وهي مقاربة تقوم على المفاضلة بين مكاسب وتكاليف اعتماد عملة موحدة. ويرى "مندل" أن هذه التكاليف تنشأ عندما تؤثر الصدمات بطريقة معاكسة على اقتصاديات مناطق مختلفة منتمة للاتحاد النقدي⁽²⁾. تركز نظرية منطقة العملة المثلى، في نسختها التقليدية، أساساً على التكاليف المتعلقة بفقدان سعر الصرف الاسمي كأداة للاستقرار. هذه النظرية تمكننا من تحديد منطقة جغرافية معينة بإمكانها تشكيل منطقة عملة مثلى، أي مجموعة من المناطق أو الدول التي تكون من المفيد لها أن تعتمد عملة موحدة أو نظام سعر صرف ثابت بشكل دائم⁽³⁾. ويقترح "مندل" في مقاله (1961) ثلاث معايير للحكم على مثالية منطقة العملة وهي:⁽⁴⁾

- 1- حرية انتقال عنصر العمل كأساس لمنطقة العملة المثلى، بحيث هذه الحركية تُخفض الحاجة إلى تعديل أسعار الصرف كوسيلة لتصحيح الاختلالات الخارجية؛
 - 2- مرونة الأجور، حيث أن ارتفاع الطلب على العمالة في الغرب سيؤدي إلى ارتفاع الأجور في هذا البلد، وهو ما يؤدي إلى انخفاض العرض الكلي للسلع والخدمات (نتيجة التغيير في وظيفة العرض) والارتفاع في الأسعار بشكل متناظر، وانخفاض الطلب في الشرق سوف يؤدي إلى انخفاض الأجور وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات، وانخفاض مستوى الأسعار، ما يدفع المتعاملين الاقتصاديين إلى اقتناء سلع وخدمات أقل من الغرب وأكثر من الشرق، وهو ما يعيد التوازن؛
 - 3- أما المعيار الثالث فهو تماثل الصدمات- وهي صدمات تمس دولة أكثر من دولة أخرى- إن أهم معايير إنشاء منطقة عملة مثلى يستلزم أن تكون الدول الأعضاء في المنطقة عرضة لصددمات مشتركة (Common shocks) وأن تكون تلك الصدمات متماثلة (Symmetric).
- لقد عرفت نظرية منطقة العملة المثلى تطوراً كبيراً بعد المقال الذي كتبه مندل، حيث عرفت إسهامات العديد من المنظرين والذين وضعوا شروطاً جديدة لمنطقة العملة المثلى، كدرجة انفتاح الاقتصاديات (Mackinnon, 1963)، تنوع الإنتاج (Kennen, 1969)، التكامل المالي (Ingram, 1962, 1973)، التكامل الضريبي (Jonson, 1970)، وبالإضافة إلى هذه المعايير التقليدية أضاف (Fleming, 1971) و (De Gauwe, 1975) معيار تجانس التفضيلات بين معدل التضخم والبطالة، وتقارب معدلات النمو ومستويات المعيشة. أما دراسة (Blanchard & Quah, 1989) و (Bayoumi & Eichengreen, 1992) فقد أكدت على ضرورة تماثل صدمات العرض والطلب وتزامن الدورات الاقتصادية.

ومن خلال عرض النظرية التقليدية لمنطقة العملة المثلى وأهم الإسهامات التي تبعتها يمكننا عرض الشروط التي يجب أن تتوفر في منطقة عملة حتى نستطيع الحكم عليها بأنها مثلى:

أ- سهولة انتقال عناصر الإنتاج: وبصفة خاصة عنصر العمل، حيث يعتبر "مندل" أن السمة الأساسية لمنطقة العملة المثلى هي حرية انتقال اليد العاملة، فهذه الحركية من شأنها أن تقلل من الحاجة إلى التعديل من خلال سعر الصرف كوسيلة لتصحيح الاختلالات الخارجية، فعند وجود بطالة في دولة ما يقوم العمال بالانتقال إلى دولة أخرى تتوفر فيها فرص العمل وهكذا يعود التوازن دون الحاجة إلى تدخل الدولة لتصحيح أسعار الصرف.

إن الضغوط على سوق العمل تقل من خلال سهولة انتقال العمال إلى الخارج (في حالة الضغوط الانكماشية)، أو إلى الداخل (في حالة الضغوط التضخمية)، بما يسهل امتصاص الدول الأعضاء للصددمات الاقتصادية. إن حرية انتقال عناصر الإنتاج وبالأخص عنصر العمل داخل الاتحاد يعتبر كبديل للتعديل عن طريق أسعار الصرف أو عن طريق الأجور الحقيقية، وبالعكس إذا كان انتقال العمالة

ضعيف بين بلدين، فمن المفيد اعتماد نظام أسعار الصرف المرن لتعويض خسارة القدرة التنافسية للبلد.⁽⁵⁾

ب- مرونة عملية تحديد الأجور والأسعار: وذلك لتمكين الدول من تعديل الأسعار، بصفة خاصة الأجور في حالات الكساد والرواج بما يساعد على امتصاص أثر الصدمات الاقتصادية التي يمكن أن يتعرض لها الأعضاء بسهولة. فإذا كانت الأجور مرنة (ليست جامدة) في كل بلد فإن زيادة الطلب في الغرب من شأنه أن يسبب زيادة في الأجور في هذا البلد، والذي من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض في العرض الكلي من السلع والخدمات (نتيجة تغير في وظيفية العرض) وزيادة في مستوى الأسعار. وبشكل متناظر فإن انخفاض الطلب في الشرق يؤدي إلى انخفاض الأجور، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة المعروض من السلع والخدمات وانخفاض مستوى الأسعار، فالمعاملون الاقتصاديون سيقومون بالشراء أكثر من الشرق وأقل من الغرب، وهذا ما سيعيد التوازن.⁽⁶⁾

ج- تماثل الصدمات (تماثل الدورات الاقتصادية): إن اعتماد عملة موحدة من طرف مجموعة من الدول ينجر عنه حتماً سياسة نقدية موحدة. فحسب (7) "Mundell" تستطیع مجموعة من الدول اعتماد سياسة نقدية واحدة بشرط أن تكون عرضة لتقلبات اقتصادية (صددمات) مشتركة "common" وتكون هذه الصدمات متماثلة "Symmetric" (وهي الصدمات التي تصيب كل الدول في المنطقة وبنفس درجة التأثير)، فالصددمات تحدث آثار على دول المنطقة وعلى السياسة النقدية الموحدة أن تتلاءم مع ذلك، ففي حال تعرض المنطقة لضغوط انكماشية مثلاً فعلى البنك المركزي خفض معدل الفائدة لخفض تكاليف التمويل وتحفيز النمو مجدداً. فيعتبر "مندل" أن بإمكان منطقة معينة اعتماد عملة موحدة إذا كانت السياسة النقدية قادرة على التعامل مع التقلبات الاقتصادية التي تمس المنطقة، وفي هذه الحالة نقول أن المنطقة تشكل منطقة عملة مثلى "ZMO".

إن تماثل الصدمات الاقتصادية يعد شرطاً جوهرياً لتشكيل منطقة عملة مثلى. بمعنى أنه عندما تتعرض المنطقة لضغوط انكماشية فإن جميع الدول في المنطقة ستعاني من هذه الضغوط، وحينما تتعرض المنطقة لضغوط تضخمية فإن جميع الدول الأعضاء ستواجه الضغوط نفسها وهكذا، حتى لا تكون هناك دولة تواجه كساداً، بينما هناك انتعاش اقتصادي في باقي الدول الأعضاء. فتماثل الدورات الاقتصادية في الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي يعد شرطاً مهماً جداً لتمكين الاتحاد النقدي من أن يتبع سياسة نقدية موحدة بسهولة، حيث يسهل إحداث الاستقرار الاقتصادي المطلوب في الدول الأعضاء كافة، أما عدم تماثل الدورات الاقتصادية فسيجعل من السياسة النقدية الموحدة مشكلة بالنسبة لبعض الدول الأعضاء، حيث ستساعد في بعض الدول، بينما ستعقد الأوضاع بالنسبة للبعض الآخر.⁽⁸⁾

د- الانفتاح الاقتصادي: لقد قام Mckinnon (1963) بتطوير نظرية منطقة العملة المثلى لمندل، حيث أدخل معياراً جديداً للحكم على ما إذا كانت منطقة اقتصادية ما تشكل منطقة عملة مثلى أم لا وهو معيار الانفتاح الاقتصادي.

وقد قام Mckinnon بالتفرقة بين السلع القابلة للتداول والسلع غير القابلة للتداول (عكس مندل الذي يعتبر كل السلع قابلة للتداول)، ودراسة الآثار على المستوى العام للأسعار، فحسب Mckinnon إن الصدمة التي من شأنها أن تغير الأسعار النسبية للسلع القابلة للتداول والسلع غير القابلة للتداول هي سعر صرف عملة بلد منفتح نسبياً والذي يختلف تبعاً لهذه الصدمة، فالمستوى العام للأسعار للاقتصاد المنفتح يميل إلى التقلب أكثر من المستوى العام للأسعار في اقتصاد مغلق نسبياً.⁽⁹⁾ ويعتبر اقتصاد ما منفتح إذا كانت نسبة السلع القابلة للتداول إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة، فكلما كانت الدول منفتحة على بعضها البعض، كلما كان من صالحها تكوين منطقة عملة مشتركة لتجنب الاختلالات الناتجة عن تغيرات سعر الصرف، أما إذا كانت نسبياً منغلقة تستطیع اختيار أسعار الصرف المرنة.⁽¹⁰⁾

هـ- تنوع الإنتاج: لقد أضاف Kenen (1969) معياراً جديداً لمنطقة العملة المثلى وهو التنوع الإنتاجي. وذلك انطلاقاً من آثار الصدمات الخاصة التي تمس بعض القطاعات أو الصناعات والتي هي شكل من أشكال الصدمات غير المتماثلة، وقد ادخل Kenen فكرة التنوع الإنتاجي التي يمكن استخدامها لتقييم مدى رغبة الدول في تثبيت سعر الصرف بشكل لا رجعة فيه. ويرى أن الاقتصاديات المتنوعة بإمكانها

الانضمام إلى منطقة العملة، فالتنوع يقلل من شدة الصدمات التي تمس قطاعات معينة كما يقلل من الحاجة إلى خفض قيمة العملة.⁽¹¹⁾ فالدولة المتنوعة إنتاجياً تستطيع اختيار أسعار الصرف الثابتة حيث أن أزمة في قطاع معين لن تمس سوى جزء من اقتصادها، وانتقال العمالة بين القطاعات يسمح بالتعديل.⁽¹²⁾ فالالاقتصاديات المتنوعة تتشابه في هيكلها، وبالتالي فهي تميل إلى التعرض إلى نفس النوع من الصدمات وهي الصدمات المتماثلة "chocs symétrique"، وفي هذه الحالة يمكن للسياسة النقدية المشتركة من تصحيح الاختلالات.

لقد ربط kenen في نظريته بين التنوع الإنتاجي وسهولة انتقال العمالة، حيث أن تنوع الإنتاج هو شرط أساسي لانتقال العمالة داخل منطقة العملة، فإذا كان تنوع الإنتاج ضعيفاً داخل المنطقة وتعرضت هذه الأخيرة إلى صدمة غير متماثلة فإن حركية العمالة داخل المنطقة ستكون ضعيفة ولا تسمح باستعادة التوازن.

و-ضرورة وجود نظام للتحويلات المالية بين الدول الأعضاء (التكامل المالي): إن وجود تحويلات مالية بين دول الاتحاد النقدي خصوصاً في أوقات الأزمات، يساعد على التخفيف من أثر أي أزمة تلحق بالدول الأعضاء وتمكن هذه الدول من التكيف مع الأزمة من خلال التحويلات المالية التي تقدم إليها. تشكل التحويلات المالية آلية للاستقرار داخل الاتحاد النقدي (وترجع الإسهامات الأولى لهذه النظرية إلى كل من (Kenen 1969 و Ingram 1959,1973). وترجع نظرية منطقة العملة المثلى جزء من الإشكالية إلى الاتحاد المالي "Fédéralisms budgétaire". حيث تركز الاهتمام على تقاسم المخاطر، فهذه التحويلات من شأنها تحقيق تقاسم المخاطر بين دول الاتحاد في إطار ميزانية مركزية (اتحادية) على مستوى الاتحاد.⁽¹³⁾ إذاً فمنطقة العملة المثلى هي منطقة متكاملة مالياً، تتقاسم فيها الدول الأعضاء المخاطر من خلال ميزانية مشتركة تستفيد منها الدول التي تمر بأزمة والتي تمكنها من تكيف مع الأزمة وتجاوزها.

ي- تجانس التفضيلات " l'homogénéité des préférences ": بالإضافة إلى المعايير الموضوعية السابقة لنظرية منطقة العملة المثلى توجد قيود سياسية لمنطقة العملة مثل تجانس التفضيلات، فالاتحاد هو ملك عام يعكس رغبة جماعية لمختلف الشعوب. فحسب (Kindeleberger, 1986) إذا كانت المبادلات بين الدول الأعضاء كثيفة والتفضيلات متقاربة، في أن واحد بين السلع والخدمات والسلع الجماعية فإن الدول المرشحة للاتحاد تكون مستوفية للشروط لتشكل فيما بينها منطقة عملة مثلى. فعلى دول الاتحاد النقدي أن تتقاسم نفس الأهداف، وعليها أن تبحث عن التقارب فيما يخص الاستقرار الداخلي، وأن تقبل مستويات بطالة وتضخم متقاربة.⁽¹⁴⁾ وقد توصل " Haberler et Fleming" في بداية السبعينات إلى أنه إذا كان الفارق في معدلات التضخم بين دولتين معدوم، فهذان البلدان يشكلان منطقة عملة مثلى. فمعدل التضخم يُفهم كمؤشر يلخص كل من الاختلافات في القدرة التنافسية للهياكل الإنتاجية، واختلاف في سلوكيات المطالبة بالأجور والتوجهات المتخذة من طرف السياسات النقدية. فانعدام الفارق في معدلات التضخم بين بلدين يضمن استقرار أسعار الصرف في المدى الطويل.⁽¹⁵⁾ وبالتالي تستطيع تبني سعر الصرف الثابت (عملة موحدة).

تُشكل المعايير السالفة الذكر لب النظرية التقليدية والتي لا بد من توفرها حتى نتمكن من الحكم على منطقة العملة بأنها مثلى، لكن دراسة (Frankel & Rose, 1997)⁽¹⁶⁾ تطرح وجهة نظر جديدة ومفادها أنه حتى لو لم تتحقق المعايير السابقة قبل الاتحاد فإنه من الممكن أن تتحقق بعد الاتحاد النقدي وهذا بسبب الآثار الإيجابية للاتحاد، والفكرة الأساسية التي انطلقا منها هو أن ارتباط الدورات يتحسن مع تكثيف المبادلات التي يشجعها الاتحاد النقدي. لكن (Krugman, 1993)⁽¹⁷⁾ و (Eichengreen, 1992) قدما طرحة مناقضاً (طرح التخصص) مفاده أن التكامل النقدي يتيح للبلدان المنتمة للمنطقة النقدية من مواصلة استغلال مزاياها النسبية وهذا ما يجعل اقتصادها أقل تنوعاً وبالتالي تصبح لها دورات أقل ارتباطاً (يزداد عدم تماثل الدورات).

2- الاتحاد النقدي الأوروبي:

توج الاتحاد الاقتصادي الأوروبي بإنشاء عملة أوروبية موحدة عام 1999، وتعتبر البداية العملية لفكرة إنشاء هذه العملة معاهدة "ماستريخت" التي تم التوقيع عليها في 07 فيفري 1992. من هنا شقت أوروبا طريقها في تحقيق الوحدة النقدية وإنشاء مؤسساتها النقدية. والحقيقة أن فكرة إنشاء وحدة نقدية أوروبية تعود إلى بدايات مراحل تشكيل الوحدة الأوروبية في خمسينيات القرن الماضي، لكن تشكيل سوق أوروبية موحدة كان على رأس قائمة أولوياتها، إلا أنه ومع انهيار نظام "بريتون وودز" وما شهدته الساحة الدولية من عدم استقرار، وازدياد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي وانخفاض الدولار، كان لزاماً عليها الإسراع في إنشاء نظام نقدي أوروبي يحميها من صدمات العملة التي يمكن أن تواجهها، والذي تطور فيما بعد ليتمخض عنه ميلاد العملة الأوروبية الموحدة "الأورو". وقد حددت معاهدة "ماستريخت" معايير التقارب "critères de convergence" والتي يجب أن يحققها كل بلد عضو يرغب في الانضمام إلى منطقة الأورو، هذه المعايير الأربعة والتي حددت في المادة 121 من معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية تفرض السيطرة على التضخم، المديونية الخارجية وعجز الموازنة، استقرار أسعار الصرف وتقارب أسعار الفائدة. والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية: (18)

1. تحقيق درجة عالية من الاستقرار في الأسعار: فيجب أن لا يتجاوز معدل التضخم في الدولة العضو 1,5 نقطة من معدلات التضخم في ثلاثة من أفضل الدول الأعضاء من حيث تحقيق الاستقرار في الأسعار؛
2. بالنسبة للمالية العامة:
 - يجب أن لا يتعدى الحجم الإجمالي للدين العام 60% من الناتج المحلي الإجمالي؛
 - يجب أن لا يزيد معدل عجز الموازنة السنوي عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي.
3. بالنسبة لسعر الصرف: يمنع على الدولة العضو تخفيض قيمة عملتها، كما يجب عليها أن تكون قد شاركت في آلية سعر الصرف للنظام النقدي الأوروبي بشكل مستمر خلال السنتين السابقتين، وأن تكون تقلبات العملة في نطاق التقلبات الطبيعية لنظام الصرف الأوروبي؛
4. يجب أن لا تتعدى أسعار الفائدة طويلة الأجل 2% عن مستوى أسعار الفائدة في ثلاثة من أفضل الدول الأعضاء أداءً من ناحية استقرار الأسعار.

إن إنشاء وحدة نقدية أوروبية مر بعدة مراحل بدءاً من "الثعبان النقدي الأوروبي (**)" ثم "النظام النقدي الأوروبي (***)"

إلى معاهدة "ماستريخت" التي رسمت الطريق لبناء منطقة الأورو من خلال إلزام مؤسسات الاتحاد الأوروبي ببناء المنظومة النقدية الأوروبية خلال التسعينات من القرن الماضي، والقيام بالإجراءات الخاصة بالأطر التشريعية والمؤسسية لطرح العملة الموحدة، وتم الاتفاق بين الدول الأعضاء على ثلاث مراحل يتم من خلالها التحول إلى استخدام الأورو في الحياة اليومية وهي:

أ- **المرحلة الأولى:** بدأت في 01 جويلية 1991 لتنتهي في ديسمبر 1993، تمثلت أهداف هذه المرحلة في السعي نحو تهيئة المناخ الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي خاصة فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية الكلية. وتتميز هذه المرحلة بانتهاء عملية الرقابة على الصرف والدخول في حرية انتقال رؤوس الأموال في السوق الداخلي الكبير وهذا دون المساس باستقلالية البنوك المركزية الوطنية التي تبقى أساس النظام النقدي مؤقتاً. (19)

ب- **المرحلة الثانية:** هي المرحلة التي بدأت في أول جانفي 1994 وضلت سارية إلى غاية 1998، حيث شهدت هذه المرحلة العديد من الانجازات على صعيد بناء أسس الوحدة النقدية الأوروبية واعتبرت كمرحلة تمهيدية لبدء الاتحاد النقدي الأوروبي من خلال إنشاء مؤسسة النقد الأوروبية التي تعتبر كنواة للبنك المركزي الأوروبي. وتم خلال هذه المرحلة تحديد الدول الأعضاء في الأورو، وهي الدول التي استكملت شروط الانضمام (دول الموجة الأولى) وتتمثل في إحدى عشرة دولة من بين

خمس عشرة دولة التي تضم الاتحاد الأوروبي وهي: ألمانيا، بلجيكا، اسبانيا، فرنسا، إيطاليا، إيرلندا، ليكسمبورغ، هولندا، والبرتغال، النمسا وفنلندا.

3- المرحلة الثالثة: وتبدأ هذه المرحلة في أول جانفي 1999 لتنتهي في جوان 2002، وتميزت باعتماد الأورو بشكل فعلي كعملة رسمية. وقد أطلق عليها بأنها فترة تعريفية إعلامية تعتمد على المعاشية الظرفية حيث يتم التعامل مع اليورو كعملة موحدة ووحيدة في التعاملات ولا يُعترف بأية عملة أخرى بين الدول الإحدى عشرة المنظومين تحت الاتحاد الأوروبي.⁽²⁰⁾ وبداية من 1 جانفي 1999 تم تحديد معدلات تحويل نهائية بين عملات الإحدى عشرة دولة، فكل عملة وطنية ما هي إلا جزء من الأورو والذي يصبح العملة المشتركة لكل الدول المشاركة، وخلال هذه المرحلة تم استخدامه كوحدة حسابية فقط، وتتم كل التعاملات بين السلطات النقدية الأوروبية بالأورو، وقد طرح الأورو للتداول في صورته الورقية والمعدنية كمرحلة أخيرة بداية من 1 جانفي 2002، وأصبحت جميع المعاملات تتم بالعملة الموحدة الجديدة الأورو.

تتكون منطقة الأورو اليوم (بعد 18 سنة على ميلاد الأورو) من 19 دولة أوروبية تعتمد العملة الموحدة "الأورو" كعملة رسمية لها، هذه المنطقة أخذت تتوسع لتضم أعضاء جدد بداية من 11 دولة إلى 19 دولة عام 2015 بانضمام لتوانيا آخر دولة عضو في الاتحاد النقدي. والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم 01: دول منطقة الأورو (الاتحاد النقدي الأوروبي) وتاريخ انضمامها.

• ألمانيا، فرنسا، بلجيكا، النمسا، أسبانيا، فنلندا، إيرلندا، إيطاليا، لكسمبورغ، هولندا، البرتغال.	1999
• اليونان	2001
• سلوفينيا	2007
• مالطا وقبرص	2008
• سلوفاكيا	2009
• استونيا	2011
• لايفنيا	2014
• لتوانيا	2015

المصدر: من إعداد الباحثة

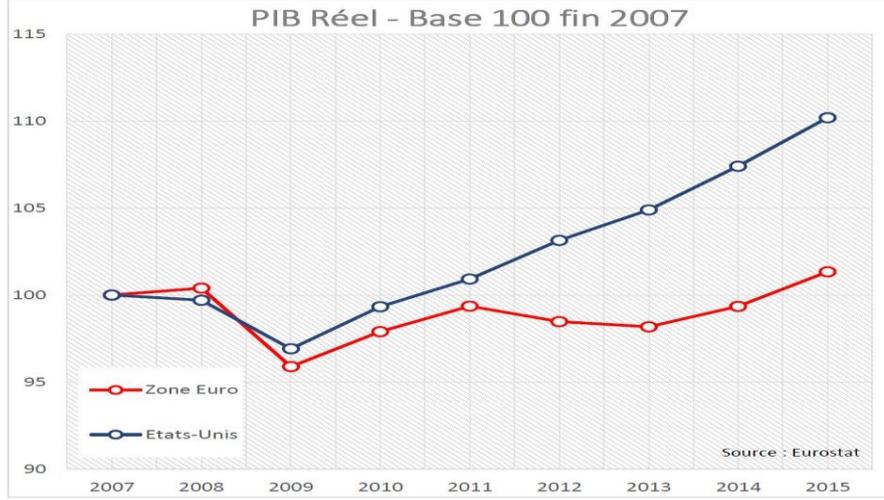
ثانياً: أزمة منطقة الأورو

يواجه الاتحاد الأوروبي اليوم اختباراً حقيقياً فهو يمر حالياً بأزمة اقتصادية لم تشهد المنطقة مثلها منذ اعتماد الأورو كعملة موحدة عام 1999. وحسب الاقتصادي الفرنسي "جاك سفير" Jack Sapir "إن هذه الأزمة بالإضافة إلى كونها أزمة اقتصادية فهي أيضاً أزمة هوية، وأساس هذه الأزمة هي العملة الموحدة "الأورو"، فهذه العملة تُسبب اختلالات متزايدة في الدول التي اختارت تبنيها.⁽²¹⁾ فهي تعرف حالة من التراجع في الأداء الاقتصادي ظهرت بشدة بعد أزمة الاقتصاد اليوناني التي حاول الاتحاد الأوروبي السيطرة عليها وتقديم الإعانات العاجلة والفورية لحكومة أثينا، إلا أن الأزمة زادت حدتها بعد الهزة الاقتصادية التي تعرضت لها البرتغال والتي حاولت أوروبا تجاوزها على الفور، ولكن لم تستطع علاج بعض آثار أزمته اليونان والبرتغال حتى بدت علامات الانهيار على الاقتصاد الإيطالي، لتنتقل كالعنقود إلى كامل دول الجنوب أو ما تعرف بدول الـ "PIIGS"****".

ولقد كان للأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 (أزمة الرهن العقاري) تداعيات وخيمة على باقي الاقتصادات العالمية، فقد أدت إلى تدهور الأسواق المالية في عدة دول على غرار دول الاتحاد الأوروبي التي لم تسلم من انعكاساتها، فقد عرفت

دول منطقة الأورو تراجع كبير في نسبة نمو الناتج الداخلي الخام (أنظر الشكل 02)، وإرتفاع مستويات المديونية العامة (انظر الشكل 03) والعجز في الميزانية العامة إلى مستويات غير مسبوقة، ضف إلى ذلك ارتفاع معدلات البطالة وتدني المستوى المعيشي للسكان، ودخول المنطقة في حالة ركود اقتصادي. حتى أن البعض تنبأ بانفجار قريب لمنطقة الأورو.

الشكل رقم 02: نسبة نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي للولايات المتحدة ومنطقة الأورو



Source : Eurostat

إن الأزمة المالية العالمية لعام 2008 والتي انطلقت من الولايات المتحدة أدت إلى تراجع نسبة نمو الناتج الداخلي الخام لدول منطقة الأورو والولايات المتحدة، لكن بعد سنة 2009 عاد النمو مجدداً في الولايات المتحدة ومنطقة الأورو، وبينما يواصل النمو طريقه في الولايات المتحدة تعرف منطقة الأورو مرحلة جديدة من التراجع بين عامي 2011 و2013، حيث بلغ معدل النمو في الولايات المتحدة 2,2% عام 2012 في حين تدخل منطقة الأورو من جديد في حالة ركود (-0,6%)، وبعد 2013 يعود النمو لمنطقة الأورو بشكل ضعيف حيث لم يتجاوز سنة 2015 المستوى الذي حققه سنة 2007 إلا بنحو 0,6%.

الشكل رقم 03: تطور الدين العام لدول منطقة الأورو

(نسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام)

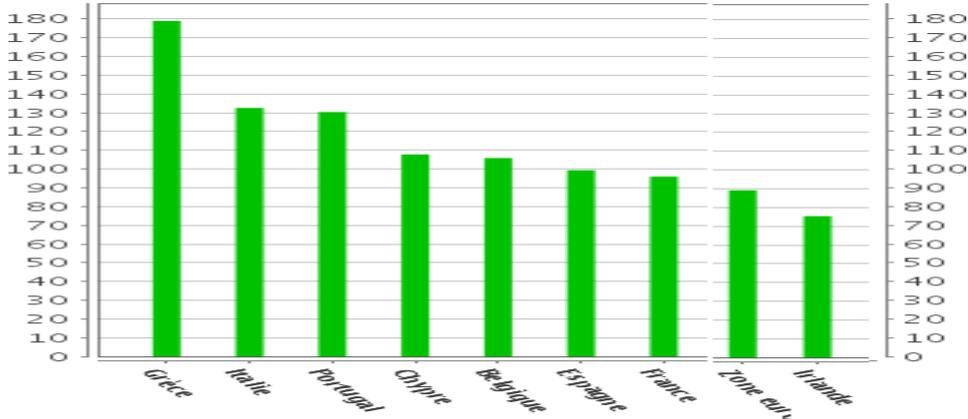


Source : Base de données Eurostat

لقد عرفت منطقة الأورو في أعقاب الأزمة المالية العالمية ارتفاع غير مسبوق لمستويات المديونية العمومية حيث انتقلت من 68,6% من PIB عام 2008 إلى 83,7% من PIB عام 2010 أي بنسبة زيادة تقدر بنحو 15,1% خلال سنتين (الفترة التي تلت أزمة الرهن العقاري)، كما لا تزال معدلات المديونية تسجل أرقاماً قياسية حيث بلغت 92%، 90,3% و 89,2% من PIB عامي 2014، 2015 و 2016 على التوالي، كما تعاني دول الجنوب بشدة من المديونية التي وصلت إلى مستويات لا يمكن تحملها، حيث بلغت 175%، 132,6%، 130,4%، 99,4% و 75,4% من PIB عام 2016 في كل من اليونان، إيطاليا، البرتغال، إسبانيا وإيرلندا على التوالي.

الشكل رقم 04: المديونية العامة لدول منطقة الأورو عام 2016 (نسبة مئوية من

(PIB)



Source : Base de données Eurostat

كما أن نسب العجز في الميزانية العمومية لمنطقة الأورو قد قفزت من 2,2% عام 2008 إلى 6,2% عام 2010 (من جراء الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية)، وكما هو الحال بالنسبة

للمديونية العمومية فإن المعدلات المرتفعة للعجز تعود إلى كل من إيرلندا واليونان والبرتغال وإسبانيا. صنف إلى ذلك ارتفاع مستويات البطالة التي وصلت إلى 12% عام 2013 بعدما كانت 7,5% سنة 2007. والجدير بالذكر أن ارتفاع مستويات البطالة لا يزال يصنع الحدث في منطقة الأورو وقد وصلت معدلات البطالة إلى مستويات قياسية في بعض دول المنطقة، حيث بلغت 23,6% ، 19,6% ، 11,2% في كل من اليونان، إسبانيا والبرتغال على التوالي عام 2016.⁽²²⁾

لقد أخذت أزمة الديون العمومية في أعقاب الأزمة المالية العالمية بعداً آخر. فقد أصبح النظام المالي العالمي مهدداً بالانهيار بعد انفجار فقاعة الرهن العقاري الثانوي "Subprime" في 2007، وأصبح الإقتصاد العالمي أمام أزمة إقتصادية لم يسبق لها مثيل منذ ثلاثينيات القرن الماضي. ولتجنب انهيار النظام المالي العالمي والركود قامت الحكومات بتحويلات مالية معتبرة من القطاع العام إلى الخاص، لكن هذه التحويلات أدت إلى انحرافات مهمة فارتفعت مستويات العجز والدين العام التي كانت أصلاً مرتفعة قبل الأزمة. ففي الاتحاد الأوروبي وبالتحديد في منطقة الأورو أدى هذا الانحراف في الدين العام إلى أزمة مديونية في بعض دول منطقة الأورو، حيث لم تتمكن من تسديد ديونها العمومية وتمويل نفقاتها، وأصبحت تهدد عن طريق العدوى منطقة الأورو بأكملها.⁽²³⁾

فهل صممت منطقة الأورو بشكل خاطئ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه أولاً من خلال إسقاط نظرية منطقة العملة المثلى على النموذج الأوروبي، وثانياً من خلال تسليط الضوء على عيوب منطقة الأورو.

1- الاتحاد النقدي الأوروبي على ضوء نظرية منطقة العملة المثلى:

إن ميلاد العملة الموحدة "الأورو" يعتبر حدثاً تاريخياً في تاريخ أوروبا والعالم بأكمله، فهو يعتبر من انجح التجارب

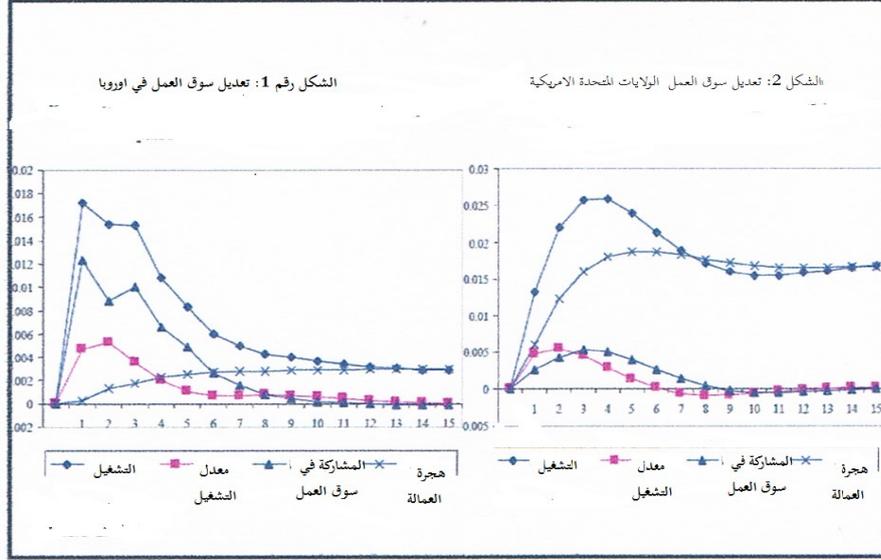
في الاتحادات النقدية المعاصرة، فهل تعتبر منطقة الأورو منطقة عملة مثلى؟

1-1- ضعف حركية اليد العاملة:

تعتبر سهولة انتقال عناصر الإنتاج عامل أساسي لقيام منطقة عملة مثلى، وبالأخص حرية حركية (انتقال) العمالة، فهذه الحركية من شأنها أن تحقق التوازن الداخلي دون الحاجة إلى تعديل أسعار الصرف لتصحيح الاختلالات في حالة الصدمات الاقتصادية غير المتماثلة التي قد تصيب الأعضاء.

وعلى الرغم من أن المادة 45 من معاهدة سير الاتحاد الأوروبي تمنح الحق بالتنقل بحرية تامة لليد العاملة داخل الاتحاد الأوروبي، إلا أن الانقسامات اللغوية والثقافية، والحوجز الإدارية، وتباين نظم الضمان الاجتماعي ونقص المعلومات، وعدم الاعتراف بالشهادات ومشكل السكن تشكل عوائق كبيرة لدرجة أنه حتى مع وجود معدلات بطالة مرتفعة تبقى نسبة الهجرة بين بلدان الاتحاد الأوروبي جد محدودة. فقد بلغت نسبة المواطنين الأوروبيين الذين يقطنون في بلد آخر في الاتحاد عام 2010 نحو 3% من المواطنين الأوروبيين الذين وصلوا سن العمل، وتمثل نسبة 2,5% من إجمالي نسبة السكان.⁽²⁴⁾ إن انتقال العمالة بين الاقتصاديات الأوروبية لا يلعب دوراً هاماً في تعديل تقلبات التشغيل في حال وجود صدمات غير متماثلة على طلب العمل، وهو عكس المثال الأمريكي أين تلعب الهجرة بين الأقاليم دوراً جوهرياً.⁽²⁵⁾ حيث تعد الهجرة داخل الاتحاد الأوروبي جد محدودة، وهي تمثل سنوياً أقل من 1% من السكان.⁽²⁶⁾

الشكل رقم 05: سوق العمل في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية



Source :Philippe Martin, la crise de la zone Euro. http://econ.sciences-po.fr/sites/default/files/file/cours3-prepena_1.pdf. consulté le 16/05/2017.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن معدلات انتقال اليد العاملة داخل سوق العمل الأوروبية هي جد ضعيفة مقارنة بنظيرتها في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تمثل هجرة اليد العاملة عاملاً أساسياً في تعديل سوق العمل. خلاصة لما سبق نستطيع الحكم على عدم توفر معيار انتقال العمالة بشكل كافٍ يسمح بإجراء تعديلات في حال تعرض كل أو بعض دول الاتحاد لصدمات غير متماثلة، فحركية اليد العاملة تتميز بالضعف داخل الاتحاد النقدي الأوروبي.

1-2 عدم مرونة عملية تحديد الأجور والأسعار: عندما يكون انتقال العمالة ضعيف كما هو الحال بالنسبة لدول منطقة الأورو فإن التعديلات الناجمة عن الصدمات غير المتماثلة يمكن تحقيقها عن طريق الأسعار (السلع والأجور) وهذا ما أشارت إليه نظرية منطقة العملة المثلى، لكن الملاحظ أن مرونة الأجور والأسعار في منطقة الأورو غير كافية ولا تسمح بتعديلات سريعة في سوق العمل فهي تميل للجمود. فقد كشفت دراسة أجراها (Eichengreen, 1992) قارن فيها بين مرونة تحديد الأجور الحقيقية في أوروبا والولايات المتحدة أن درجة جمود الأجر الحقيقي هو أعلى في أوروبا مقارنة بالولايات المتحدة.⁽²⁷⁾

1-3 عدم تماثل الدورات الاقتصادية :

يعتبر تماثل الدورات الاقتصادية (تماثل الصدمات) شرطاً أساسياً لكي تقوم مجموعة من الدول بتبني عملة موحدة ما ينجر عنه سياسة نقدية موحدة ملائمة للجميع، في حين أن عدم تماثل الدورات الاقتصادية أي إمكانية تعرض الدول لصدمات يكون تأثيرها مختلفاً على الدول الأعضاء، سيجعل من السياسة النقدية الموحدة مشكلة بالنسبة لبعض الدول الأعضاء، حيث ستساعد في بعض الدول، بينما ستعقد الأوضاع بالنسبة لباقي الأعضاء.

لقد كتب "Krugman" و "Bayoumi & Eichengreen" عدة مقالات بداية عام 1990 أوضحوا فيها أن الدول الرئيسية في منطقة الأورو "noyau" (وهي الدول التي تتمحور حول ألمانيا وتضم النمسا، الدنمرك، البينلوكس، فرنسا والسويد) والدول المحيطة "la périphérie" (إيطاليا،

اسبانيا، البرتغال، اليونان، المملكة المتحدة وفنلندا) لديها دورات اقتصادية مختلفة (أي أنها عرضة لصدمات غير متماثلة على العرض والطلب)، وأن المدة الزمنية اللازمة لإجراء التصحيحات تختلف بين الدول. وقد توصل كل من "Bayoumi & Eichengreen" (1993, 1996, 1994) في دراسة أجريها أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تتعرض لصدمات غير متماثلة أكثر من تلك التي مست المناطق الأمريكية. وعليه توصلنا إلى أن الاقتصاديات الأوروبية في مجملها هي أبعد مما تكون عن منطقة عملة مثلى (اعتماداً على معيار تماثل الصدمات) مقارنة بالقارة الأمريكية.⁽²⁸⁾

فمذ إطلاق الأورو والمشككين يقولون: إن ساعة الحقيقة بالنسبة الأورو سوف تدق عندما تتعرض دول المنطقة لصدمة غير متماثلة. وهذا ما حدث بعد الأزمة العالمية لعام 2008، فقد عرفت اقتصاديات منطقة الأورو تدهوراً أسوأ مما تنبأ به أشد نقاد الأورو. فقد بدأت الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية، لكن هذه الأخيرة استطاعت استرجاع النمو (رغم انه بطيء)، فقد ارتفع الناتج الداخلي الخام الحقيقي في 2015 بنحو 10% مما كان عليه في 2007، أما بالنسبة لدول منطقة الأورو فالناتج الداخلي الخام تقريباً لم يتحرك منذ 2007. بل عرفت المنطقة ركوداً مزدوجاً. فبعض الدول خارج منطقة الأورو مثل السويد والنرويج استطاعت الخروج من الأزمة. يبقى عاملاً واحداً يفسر النتائج السيئة لمنطقة الأورو: وهو الأورو.⁽²⁹⁾

1-4 انفتاح اقتصادي قوي :

يعتبر "McKinnon" (1963) أنه كلما كانت الدول منفتحة اتجاه بعضها البعض كلما كان من صالحها تكوين منطقة عملة مشتركة لتفادي الاختلالات الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف، وكلما كانت الدول مغلقة نسبياً فعليها تبني أسعار الصرف المرنة. بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، فهي تُظهر انفتاح قوي ويتميز بخاصيتين أساسيتين:⁽³⁰⁾

- كلما كانت الدول صغيرة كلما كانت منفتحة أكثر؛
- تركز التدفقات التجارية على التجارة البينية (التجارة بين دول الاتحاد الأوروبي) على حساب بقية العالم.

تتميز دول منطقة الأورو بانفتاحها اقتصادياً على بعضها البعض، فقد سجل معدل الانفتاح بالنسبة للدول الصغيرة في الاتحاد الأوروبي عام 2000 معدل 49,1% في بلجيكا ولوكسمبورغ، 37,1% في إيرلندا، 27,2% في هولندا و 22,6% في النمسا.⁽³¹⁾ كما تركز التجارة في المنطقة على التجارة البينية، فقد بلغت صادرات منطقة الأورو عام 2010 نحو دول منطقة الأورو 67%، أما واردات منطقة الأورو التي مصدرها دول الاتحاد فقد بلغت 63%.⁽³²⁾ ومنه فإن دول منطقة الأورو منفتحة اقتصادياً اتجاه بعضها البعض.

1-5 تنوع إنتاجي محدود:

إن منطقة الأورو تفتقر للتنوع الإنتاجي وهذا ما نلاحظه منذ نشأت الأورو، فهناك اختلافات في التطورات الهيكلية داخل المنطقة، ويمكن التمييز بين دول غير صناعية مثل اليونان، اسبانيا، البرتغال وفرنسا ودول صناعية بالدرجة الأولى مثل ألمانيا النمسا، فنلندا وإيرلندا. فهناك عدم تجانس هيكلي "hétérogénéité structurelle" قوي جداً بين البلدان التي تشكل منطقة الأورو.

فحسب Krugman فإن إنشاء اتحاد نقدي يزيد من التخصص الإنتاجي، فكل بلد سوف يعمل على التخصص في السلع التي يمتلك فيها ميزة نسبية أكثر. فزيادة المبادلات بين دول منطقة الأورو غيرت من التخصص الإنتاجي، فأصبح كل بلد يزيد من إنتاج بعض السلع التي سوف يقوم بتصديرها ويستورد السلع التي تخلى عن إنتاجها، فألمانيا مثلاً أصبحت تنتج أكثر للسيارات وتستورد كميات أكبر من قطع الغيار من أجل صناعة السيارات. أما فرنسا فقد تخلت عن إنتاج السيارات الصغيرة التي أصبحت تستوردها واحتفظت بإنتاج السيارات الكبيرة.⁽³³⁾ إن دول الاتحاد النقدي أصبح أكثر اختلافاً وليس أكثر تشابهاً لأنها تتخصص في إنتاج سلع مختلفة مع اختفاء خطر الصرف، والملاحظ أن اعتماد الأورو زاد من عدم تجانس دول المنطقة والذي يعتبره Patrick Artus أحد الأسباب الرئيسية لازمة الأورو.

6-1 غياب الاتحاد المالي:

عندما تتعرض دول الاتحاد النقدي لصدمات غير متماثلة فمن الضروري أن تكون هناك تحويلات مالية من دول الاتحاد للدول التي تعاني من الأزمة حتى تستطيع التخفيف من حدة الأزمة والتكيف معها. لكن بالنسبة للاتحاد النقدي الأوروبي نجد هذه الآلية غائبة تماماً، فعندما ضربت الأزمة اليونان في 2010، كانت ردت فعل السلطات الأوروبية جد بطيئة ومُتشتتة بين مؤيد ومعارض لتقديم المساعدات، وعلى رأسها ألمانيا التي لم تشأ إتقال كاهلها لإنقاذ اليونان، وبعد طول المشاورات وخوفاً من انتقال الأزمة إلى دول ضعيفة أخرى في الاتحاد قرر أخيراً الاتحاد تقديم مساعدات مالية لليونان على شكل قروض مشروطة بتطبيق جملة من الإصلاحات والإجراءات التقشفية، والتي اعتبرها البعض أنها تعطي الانطباع بأنها عقاب لليونان على أخطائها السابقة.

إن غياب الاتحاد المالي (ضرائب، اشتراكات اجتماعية، الإنفاق العام، تحويلات اجتماعية أو إنفاق على مستوى الاتحاد) لا يسمح للاتحاد النقدي الأوروبي بتصحيح الصدمات التي يمكن أن تحدث. فميزانية الاتحاد الأوروبي بالكاد تتجاوز 1% من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد، 80% من هذه الميزانية مخصصة للصندوق الهيكلي الأوروبي، وعلى العكس نجد في الولايات المتحدة الأمريكية أن مستوى الضرائب الفدرالية (66%) من إجمالي الضرائب يقارب 20% من الناتج المحلي الإجمالي، والتي تسمح بتصحيح الصدمات الخاصة بمختلف المناطق عن طريق التحويلات العامة.⁽³⁴⁾

7-1 عدم كفاية درجة تجانس التفاصيل :

يعتبر تجانس التفاصيل كما سبق وان أشرنا إليه شرط مهم على الدول التي ترغب في اعتماد عملة موحدة تحقيقه، لكن منطقة الأورو تتميز بعدم تجانس التفاصيل أي أن الأهداف فيما يخص التضخم، البطالة تختلف من دولة إلى أخرى، كما أن عملية اتخاذ القرارات لا تتم بشكل مركزي فكل دولة تتخذ قراراتها بشكل منفرد وهذا ما يحد من قدرة الاتحاد على العمل كوحدة. فدول منطقة الأورو تعتمد ممارسات مالية وضريبية جد مختلفة، وبالإضافة إلى غياب التنسيق في السياسة المالية العامة، ظهر عجز كبير في التنسيق في السياسات الضريبية، وهذا ما ساهم في زيادة "عدم التجانس السيئ".⁽³⁵⁾ وتعتبر السياسات الضريبية المطبقة في منطقة الأورو جد متباينة، بين دول تطبيق معدلات ضريبية منخفضة كما هو الحال في إيرلندا، سلوفاكيا وقبرص حيث لم تتجاوز معدلات الضريبة المطبقة على أرباح الشركات 19% عام 2010، ودول أخرى تطبيق معدلات ضريبية مرتفعة مثل ألمانيا، فرنسا وإسبانيا وبلجيكا، ومالطا، حيث تجاوزت هذه الأخيرة نسبة 30% (انظر الجدول 01). وبالإضافة إلى عدم التجانس السابق يوجد داخل الاتحاد عدم تجانس اجتماعي، فبعض الدول مثل فرنسا وإيطاليا لديها نظام حماية اجتماعية قوي جداً، وهذا على حساب اقتطاعات اجتماعية وهو ما يترجم بارتفاع العبء الضريبي الإجمالي، ودول أخرى على غرار ألمانيا تفضل نظام حماية اجتماعية أقل واقتطاعات ضريبة أقل.⁽³⁶⁾

جدول رقم 01: معدلات الضرائب على أرباح الشركات في منطقة الأورو سنة 2010.

الدولة	معدل الضريبة (%)	البرتغال	26,5
ألمانيا	30,2	اليونان	24,0
فرنسا	34,4	ايرلندا	12,5
إيطاليا	27,5	استونيا	21,0
إسبانيا	30,0	سلوفينيا	20,0
هولندا	25,5	سلوفاكيا	19,0
ليكسمبورغ	28,6	قبرص	10,0
بلجيكا	34,0	مالطا	35,0
النمسا	25,0	فلندا	26,0

Source : Patrick Artus, Isabelle Gravet, op.cit., p 58.

إن المنهج التقليدي لنظرية منطقة العملة المثلى "ZMO" يركز على آليتين للاستقرار داخل الاتحاد النقدي، والتي بإمكانها أن تحل محل التعديلات في سعر الصرف الاسمي في حالة وجود صدمات غير متماثلة في إطار الجمود في الأجور والأسعار، الآلية الأولى هي التي طرحها مندل "Mundell" عام 1961، وتتمثل في انتقال العمالة بين الأقاليم، فحسب مندل انتقال اليد العاملة من منطقة إلى أخرى يمكنه إعادة التوازن الداخلي والخارجي، أما الآلية الثانية فتتمثل في التحويلات المالية بين الأقاليم.⁽³⁷⁾ ومنطقة الأورو تفتقد لكنتا الآليتين، كما أنها تنتهج سياسات ضريبية ومالية جد متباينة، فاقتصاديات دول منطقة الأورو جد متباينة ومن الصعب إيجاد سياسة نقدية موحدة تناسب الجميع، كما أن دول منطقة الأورو غير متجانسة وبذلك فهي عرضة للصدمات غير المتماثلة التي تحد من فعالية السياسة النقدية الموحدة. وعليه فباستثناء توفر معيار الانفتاح الاقتصادي القوي يمكننا الحكم على منطقة الأورو أنها لا تشكل منطقة عملة مثلى.

2- عيوب في التصميم:

منذ إطلاق العملة الموحدة الأورو تنبأ العديد من الاقتصاديين بعدم قدرته على تحمل الصدمات الاقتصادية وعلى رأسهم "ملتون فريدمان" الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد. كما أيده في ذلك الاقتصادي الأمريكي "جوزيف ستيغليتز" الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد، حيث يرى أن العملة الأوروبية الموحدة هي سبب خلق الكثير من المشكلات التي تعاني منها منطقة الأورو كالانكماش الاقتصادي وارتفاع البطالة وغيرها. مفتاح اللغز حسب "ستيغليتز" هو القرار الذي اتخذته دول منطقة الأورو عام 1992 الذي يقضي بإعتماد عملة نقدية موحدة دون خلق المؤسسات اللازمة التي تجعله يعمل.⁽³⁸⁾

فقد أظهرت الأزمة الاقتصادية التي تمر بها منطقة الأورو عيوب خطيرة في تصميم الاتحاد النقدي الأوروبي، وهناك اثنين من الانتقادات التي تعود دائماً للنقاش، الأولى هي عدم وجود اتحاد مالي، والثانية هي انعدام الوحدة السياسية.⁽³⁹⁾ فدول منطقة الأورو تعرف عدة مشاكل واختلالات وذلك منذ عام

1999 تاريخ اعتماد العملة الموحدة "الأورو"، من تزايد الهوة بين دول الشمال والجنوب، الركود، إلى أزمة الديون السيادية لدول الجنوب، هذه الاختلالات سلطت الضوء على عيوب منطقة العملة الموحدة. إن منطقة الأورو تعاني من ستة مشاكل أساسية:

أ- **عدم تجانس منطقة الأورو**: تتميز دول منطقة الأورو بظروف اقتصادية ومشاكل هيكلية مختلفة، فحتى قبل الأزمة كانت هناك اختلافات (تباعد) بين دول الشمال والجنوب (تظهر هذه الاختلافات في أربع نقاط أساسية: التضخم، العجز الحكومي، البطالة، والمديونية العامة) ولكن منذ إنشاء الأورو عام 1999 زادت هذه الاختلافات، فمن الصعب إيجاد سياسة نقدية مشتركة تتناسب مع أوضاع كل دولة واعتماد عملة موحدة بين دول تختلف أوضاعها وتحفظ بسياسات اقتصادية مستقلة. إن عدم التجانس بين دول المنطقة لم يتم أخذه بعين الاعتبار عندما صممت مؤسسات منطقة الأورو، لأن الفكرة السائدة آنذاك هي أن الأورو سوف يجعل الدول التي تبنته متشابهة أكثر فأكثر، لكن ما حدث هو العكس فمنذ اعتماد الأورو تزايدت الهوة بين دول الشمال والجنوب. وقد اعتبر Stiglitz⁽⁴⁰⁾ أساس الاختلال في منطقة الأورو هو عدم وضع المؤسسات اللازمة التي تجعل الأورو يعمل وهو ما شبهه بوضع "العربة قبل الحصان".

ب- **منطقة الأورو مبنية على معايير لا أساس اقتصادي لها**: لقد سطرت معاهدة ماستريخت معايير على كل دولة ترغب في الانضمام إلى منطقة الأورو من تحقيقها وهو ما يعرف بمعايير التقارب التي سبق وأن أشرنا إليها، مثل تحديد سقف العجز الحكومي بنحو 3% من الناتج الداخلي الخام و60% بالنسبة للمديونية العمومية، وهي حدود من المستحيل احترامها نظراً للاختلالات الناجمة عن الرأسمالية، فهذه المعايير لا تهدف إلى تنسيق السياسات الاقتصادية، بل تهدف إلى شل السياسات المالية الوطنية.

ج- **السياسات النقدية الموحدة لا تتناسب مع وضعية كل بلد**: فالبلد الذي يعرف ارتفاعاً في النمو والتضخم يستفيد من معدل الفائدة الحقيقي ومعدل صرف منخفض وهذا ما يزيده نمواً، والعكس بالنسبة للدول التي تعاني من الركود. فمن المستحيل إيجاد سياسة نقدية مشتركة لمجموعة من الدول غير متجانسة وتختلف **أوضاعها الاقتصادية** وتعتمد سياسات مالية غير موحدة.

د- **انعدام الوحدة السياسية**: لقد أظهرت الأزمة الحالية لمنطقة الأورو أن الدول الأوروبية لديها سيادات سياسية ومصالح قومية مختلفة، فالوحدة الاقتصادية لم تأتي بالوحدة السياسية كما كان يرجوا مؤسسو الاتحاد الأوروبي، وهذا ما يظهر جلياً من تفرق الآراء وتأخر الحلول وهيمنة قرارات القوى الاقتصادية الكبرى، فالإنقاذ الأوروبي كان دائماً يأتي متأخراً وعندما تصل الأزمة إلى منعطف حرج، وهذا ما شاهدناه مع اليونان التي لم تتلقى مساعدات من المجموعة الأوروبية إلا عندما لم تعد قادرة على الحصول على التمويل من الأسواق المالية لارتفاع معدلات الفائدة على السندات اليونانية، وتخفيض تصنيفها الائتماني إلى أدنى مستوى، وزيادة مخاوف المستثمرين من عدم قدرة اليونان على الوفاء بديونها، كما أن الإنقاذ ارتبط بشروط قاسية كإجراء جملة من السياسات التقشفية والإصلاحات الهيكلية التي زادت الوضع سوءاً في المنطقة. فالوحدة السياسية لا غنى عنها لضمان فعالية العملة الموحدة، فلا يمكن إيجاد تضامن غير مشروط بين دول تختلف سياساتها، وهكذا دول الشمال ترفض مساعدة دول الجنوب بحجة أنها لم تجري الإصلاحات اللازمة وتركها للاختلال يتراكم، لكن دول الشمال لديها جزء من المسؤولية لأن سياساتها التنافسية أدت إلى زيادة هذه الاختلالات.

هـ- **غياب التضامن المالي**: إن المعاهدة التأسيسية للاتحاد الأوروبي تنص على عدم وجود تضامن بين الدول الأعضاء في منطقة الأورو وهو ما يعرف بشرط "عدم الإنقاذ" "no bailout"، فلا يمكن لأي دولة تقديم مساعدات لدولة أخرى تواجه صعوبات عن طريق مواردها المالية العامة⁽⁴¹⁾ كما أن القوانين الأوروبية لا تسمح للبنك المركزي الأوروبي "BCE" بتمويل دول منطقة الأورو، حيث معاهدة "ماستريخت" تمنع البنك المركزي من شراء الديون العامة لأي دولة (فلا يمكن أن يكون مقرض الملاذ الأخير لأي دولة)، هذه الأخيرة تلجأ للأسواق المالية للاقتراض، فمنذ عام 2010 إلى 2013 فرضت الأسواق المالية على الدول التي تعرف مشاكل معدلات فائدة لا مكن تحملها، فدول منطقة الأورو معرضة باستمرار إلى مخاطر الأسواق المالية.

لقد أظهرت الأزمة الحالية لمنطقة الأورو أنه لا بد من وجود تضامن مالي بين دول الاتحاد. حيث يرى "Patrick Artus" أن التضامن المالي "التحويلات العامة" هو الحل الوحيد الممكن للازمة الحالية وهو شرط لا غنى عنه لأي اتحاد نقدي. ويقترح عدة أشكال لتحويلات، كالتحويلات المالية أو التحويلات الاجتماعية، كما توجد أيضا ميكانزمات لتمويل الديون العمومية كنوع من التحويلات (إصدارات مشتركة لسندات الديون السيادية)، وأخيرا يمكن وضع آليات لضمان الودائع المصرفية على مستوى الاتحاد.⁽⁴²⁾

و- أوروبا على خطى النموذج الليبرالي: يرى قادة أوروبا أنه على أوروبا أن تُطور الدول الأوروبية نحو النموذج الليبرالي، النموذج الوحيد الذي يتكيف مع العولمة. وأصبح اليوم يُهيمن على مؤسسات الاتحاد الأوروبي الإيديولوجية الاتحادية، الليبرالية، التكنوقراطية^(****). ويعتبرون أنه يجب الوصول إلى النمو عن طريق إصلاحات هيكلية: خفض الإنفاق العام والضرائب، تحرير الإنتاج والمالية، ضعف قانون العمل، عدم دعم الطلب، وهذا ما يسمح للدول بتأخير الإصلاحات اللازمة. فأوروبا تحرم الدول الديمقراطية من سلطتها لتحويلها إلى مؤسسات تقنية مستقلة (البنك المركزي الأوروبي، المفوضية الأوروبية، مجلس المالية العامة أو التنافسية).⁽⁴³⁾

خاتمة:

لقد سلطت الأزمة الأخيرة التي تتخبط فيها منطقة الأورو الضوء على مدى صحة البناء الأوروبي، كاشفة الستار عن عيوب هذا البناء الذي ظل لسنوات نموذجا يحتذى به في مجال التكامل الاقتصادي والنقدي، وأظهرت جليا أن المشاكل التي تمر بها منطقة الأورو اليوم هي نتاج لبناء غير متكامل، يحمل في طياته عوامل فناءه.

إن اعتماد عملة موحدة لمجموعة من الدول يقتضي اعتماد سياسة نقدية موحدة، لكن المشكل هو كيف لدول غير متجانسة تختلف أوضاعها ومصالحها كدول منطقة الأورو من إيجاد سياسة نقدية موحدة تتناسب مع الجميع مع العلم أن كل دولة لديها سياسات مالية مختلفة. فقد كشفت الأزمة المالية التي ضربت اليونان في 2010 عدم قدرت الاتحاد النقدي على تقديم الحلول والمساعدات الفورية والسريعة للدول التي تعاني من الأزمة وقد اخذ تقديم المساعدات وقتا طويلا في المشاورات بين الدول القوية المهمة في الاتحاد على غرار ألمانيا التي لم ترد في بادئ الأمر إقبال كاهلها بإنقاذ اليونان التي حملتها نتائج أخطائها السابقة. إن الاتحاد النقدي الأوروبي لا يتوفر على آليات تسمح بمساعدة الدول الأعضاء في حال تعرضها لأزمة مالية، كما أن البنك المركزي الأوروبي لا يسمح بتقديم قروض للدول الأعضاء من أجل الحصول على التمويل بل عليها اللجوء إلى الأسواق المالية من أجل الحصول عليه، وهذا ما زاد الأوضاع سوءاً في اليونان فقد ارتفعت معدلات الفائدة على السندات الحكومية اليونانية إلى مستويات لا يمكن تحملها.

فقد كشفت الأزمة الاقتصادية الحالية عن عيوب في تصميم الاتحاد النقدي الأوروبي وعلى رأسها غياب الاتحاد المالي والوحدة السياسية، فلا بد من وجود تحويلات مالية بين دول الاتحاد لضمان الخروج من الأزمات المالية التي يمكن أن تمس بعض دول المنطقة، كما انه لا يمكن إيجاد تضامن غير مشروط بين دول الاتحاد دون وجود وحدة سياسية.

إن الخروج من الأزمة الاقتصادية التي يمر بها الاتحاد النقدي الأوروبي اليوم يقتضي إعادة النظر في تصميم الاتحاد النقدي نفسه، هذا الاتحاد الذي اعتبره الكثير من الاقتصاديين سبب كل المشاكل الاقتصادية التي تتخبط فيها أوروبا، فالعملة الموحدة "الأورو" تخلق مشاكل واختلالات كبيرة في الدول التي تبنتها، وهذا ما يظهر جليا من تزايد الهوة بين دول الشمال والجنوب. فعلى أوروبا الخروج بمؤسسات جديدة تعمل على جعل العملة الموحدة قادرة على تجاوز الصدمات المحتملة، ومن أجل ذلك لابد من تقوية الوحدة السياسية لأوروبا.

المراجع:

(*) الصدمات غير المتماثلة : وهي الاضطرابات والاختلالات التي تصيب الدول ويكون تأثيرها مختلف من دولة إلى أخرى.

1. Joël Hellier, "Asymétrie des pays et conditions réelles d'instauration d'une union monétaire", l'intégration Régionale des espaces, Economica, paris, 1997, p173.
 2. Marc-Alexandre Sénagas, La Théorie des zones monétaires optimales au regard de l'euro: Quels enseignements après dix années d'union économique et monétaire en Europe, revue d'économie politique 2010/2 (VOL 120), p 383.
 3. Michel Beine, l'union Economique et monétaires européenne à la lumière de la théorie des zones monétaires optimales : une revue de la littérature, Aout 1998, p2. <https://www.michelbeine.be/pdf/CEB.pdf>
 4. Thibault Laurentjoye, Théorie des zones monétaire: critique de l'orthodoxie et perspectives de refonte, CEMI, 13juin 2014, p7.
 5. Marie-Annick Barthe, Economie de l'union européenne, 3eme édition, Economica, Paris, 2006, p 248.
 6. Thibault Laurentjoye, op.cit., p7.
 7. Robert A. Mundell, 1961, A theory of Optimum Currency Areas.
 8. محمد ابراهيم السقا، هل الاتحاد النقدي الأوروبي منطقة عملة مثلى، الجريدة الاقتصادية الالكترونية على الموقع http://www.aieqt.com/2010/05/21/article_395863.html تاريخ الاطلاع 2017/04/26.
 9. Thibault Laurentjoye, op.cit., p10.
 10. Marie-Annick Barthe, op.cit., p 250.
 11. Thibault Laurentjoye, op.cit., p11.
 12. Marie-Annick Barthe, op.cit., p 250.
 13. Marc- Alexandre Sénagas, op.cit., p 393.
 14. Armand-Denis Schor, la théorie des zones monétaire optimales : l'optimum, le praticable, le crédible et le réel, Revue de l'actualité économique, volume 76 n°4/2000, pp 548-549.
 15. Marie-Annick Barthe, op.cit., p 251.
 16. Jeffrey A. Frankel, Andrew K. Rose, "The Endogeneity of the Optimum Currency Area Criteria", *Economic Journal*, vol.108, 1998.
 17. Paul Krugman, "Lessons of Massachusetts for EMU", in *Adjustment and growth in the European Monetary Union*, Cambridge University Press, F. Torres, F. Giavazzi (eds), 1993 (p.241-269).
 18. Critères de convergence (Traité de Maastricht), Insee. <https://www.insee.fr>
- (**) إن تسمية الثعبان النقدي تفسر بالصورة التي تعطىها تقلب العملات الأوروبية عندما نقوم بتمثيلها بيانياً، فالعملات الأوروبية تشكل ثعبان يتموج داخل نفق، والنفق يمثل هوامش التقلبات المسموح بها من طرف النظام النقدي الدولي، وقد اختفى هذا النفق في مارس 1973 وذلك لأن هوامش التقلبات مقابل الدولار لم تعد موجودة بسبب اللجوء إلى تعويم العملات.

(***) هذا النظام يُوَظِر تقلبات العملات حول سعر صرف محوري مرجعي محسوب على أساس سلة عملات الدول الأعضاء، والذي عرف بـ "ECU" أو "European Currency Unit". ويتكون "الايكو" من سلة من عملات الدول الأعضاء، ويعتمد وزن العملات الوطنية في تعريف "الايكو" على حجم الدولة والمقاسة بالناتج الداخلي الخام وحجم المبادلات التجارية، كما أن مكونات سلة الايكو تخضع لمراجعة منتظمة.

19. إسماعيل معراف، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص 83.
20. نفس المرجع، ص 33.

21. Jacques Sapir, l'Euro contre l'Europe, 04/11/2016.

http://russeurope.hypotheses.org/5393#_ftn4 consulté le 06/03/2017.

(****) دول الـ PIIGS وهي تشمل الحروف الأولى لكل من : البرتغال، أيرلندا، إيطاليا، اليونان وإسبانيا على التوالي.

22. Eurostat .

23. Régis Chemain, op.cit., P96.

24. Eurostat.

25. Marc-Alexandre Sénégas, op.cit., p 394.

26. Jacques Bourrinet, Philippe Vigneron, Les paradoxes de la zone euro, Travaux du CERIC , BRUYLANT, Bruxelles, 2010, p 95.

27. Marc-Alexandre Sénégas, op.cit., p 394 .

28. Idem, p 385.

29. Joseph Stiglitz, op.cit., pp 36-37.

30. Marie-Annick Barthe, op.cit., p 250.

31. Ibid.

32. Ronald Berger stratégie consultants, La Divergence des économies Européennes: comment en faire une opportunité ?, Mai 2014, p6.

33. Patrick Artus, Isabelle Gravet, LA CRISE DE L'EURO Comprendre les causes En sortir par de nouvelles institutions, ARMAND COLIN, Paris, 2012, p 29.

34. Jacques bourrinet et philippe Vigneron, op.cit., p95.

35. Patrick Artus, Isabelle Gravet, op.cit., p 57.

36. Jean- Pierre Matière, Fondements et Enseignements de la crise de la Zone Euro, document de recherche n°2015-01, LEO, p 09.

37. Marc-Alexandre Sénégas, op.cit., p392.

38. Joseph Stiglitz, L'Euro comment la monnaie unique menace l'avenir de l'Europe, traduction de Françoise et Paul Chemla, éditions les liens qui libèrent pour la traduction française, 2016, p08.

39. Jean Pisani-Ferry, Zone Euro : l'épreuve des crises de la périphérie, Constructif n° 28 février 2011.

40. Joseph E. Stiglitz, op.cit., p08.

41. Article 123-125 traité du fonctionnement de l'Union Européenne TFUE.

42. Patrick Artus, Isabelle Gravet, op.cit., pp 145-146.

(*****)التكنوقراطية كلمة أصلها يوناني، وتعني الحكومة التقنية أي حكومة الكفاءات وتتشكل من الطبقة العلمية الفنية المثقفة، وهي حكومة متخصصة في الاقتصاد والصناعة والتجارة، وهي غالباً غير حزبية، لا تهتم بالفكر الحزبي والحوار السياسي. كما يشير الى الهيكل التنظيمي أو نظام الحكومة وهي العملية التي يتم من خلالها اختيار صنّاع القرار على أساس من المعرفة التكنولوجية وليس على أساس الانتماءات السياسية أو العرقية أو الدينية.

42.Catherine Mathieu, Henri Sterdyniak, op.cit., p2.